الفهـــــرس

إهداء 5
قائمة أهم المختصرات 7
تمهيد بقلم الأستاذ **بسام الكراي** 9
المقدمـة 15

الجزء الأول
صلاحيات واسعة لإدارة الديوانة في التصرف في الدعوى العمومية الديوانية **43**

الفصل الأول
صلاحيات مطلقة في تحريك التتبع الجزائي 47

المبحث الأول: إجراءات خاصة على مستوى إثارة الدعوى العمومية الديوانية **48**
الفقرة الأولى: تحريك التتبع الجزائي 49
أ- الهياكل المتعهدة بتحريك التتبع الجزائي 49
1. إدارة الديوانة طرف أصلي في تحريك التتبع 49
1-1. التكريس القانوني لحق الإدارة في إثارة الدعوى الديوانية 49
1-2. الأجهزة الإدارية المختصة بإثارة الدعوى العمومية الديوانية 52
2. دور النيابة العموميّة في إثارة الدعوى العمومية الديوانية 53
2-1. النيابة العمومية طرف منظم في إطار الدعوى الديوانية 54
2-2. مبررات عدم تدخل النيابة العمومية كطرف أصلي 57
ب- طرق إثارة الدعوى العمومية الديوانية 59
1. الإحالة المباشرة 59
2. الإحالة طبق إجراءات التلبّس 61
3. طلب فتح بحث تحقيقي 63
الفقرة الثانية: الضمانات الإجرائية الممنوحة للمخالف 65
أ- حق المتهم في الحضور بجلسة المحاكمة 65
1. شروط الاستدعاء لجلسة المحاكمة 65
1-1. الشروط الشكلية للاستدعاء 66
1-2. الشروط الموضوعية للاستدعاء 70

2. محدودية طريقة الاستدعاء 71
2-1. محدودية نجاعة طريقة تبليغ الاستدعاء 71
2-2. ضرورة تطوير طريقة الاستدعاء 74
ب- حق المتهم الغائب في الاستعانة بمحامٍ 77
1. اتجاه فقه القضاء التونسي 78
1-1. عدم إمكانية الترافع عن المتهم الغائب 78
1-2. تقييم موقف محكمة التعقيب الرافض لإنابة المحامي للمتهم الغائب 80
2. اتجاه فقه القضاء الفرنسي 83
2-1. حضور المحامي أمام المحكمة الجناحية 83
2-2. حضور المحامي أمام المحكمة الجنائية 85
المبحث الثاني: الإجراءات الخاصة بممارسة الدّعوى العمومية الديوانيّة 87
الفقرة الأولى: إدارة الديوانة تمارس دعوى عمومية فعلية 87
أ- قواعد اختصاص المحاكم المتعهدة بالدعوى 87
1. الاختصاص الحكمي 88
2. الاختصاص الترابي 89
3. الاختصاص الشخصي 91
3-1. محاكمة الأطفال المخالفين للقانون الديواني 92
3-2. محاكمة العسكري المخالف للقانون الديواني 92
ب- إجراءات المحاكمة في المادة الديوانية 94
1. القواعد المنظمة لسير الجلسة 94
1-1. دور رئيس الجلسة 94
1-2. دور ممثل الادعاء بجلسة المحاكمة 95
2. ممارسة الطعون 97
2-1. حق إدارة الديوانة في الطعن 98
2-2. حق المتهم الغائب في الطعن بالاعتراض 101
الفقرة الثانية: آثار الدعوى العمومية الديوانية 106
أ- سلطة إدارة الديوانة في تنفيذ الأحكام القضائية 106
1. طرق تنفيذ الأحكام القضائية في المادة الديوانية 106
1-1. التنفيذ الاتفاقي 106

2-1. التنفيذ الجبري 108
2. الوسائل القانونية لتنفيذ الأحكام القضائية 110
2-1. التنفيذ على ذمّة المحكوم عليه 110
2-2. التنفيذ على ذمم مالية أخرى 112
ب- أسباب انقراض الدعوى العمومية 114
1. أسباب أقرتها مجلة الإجراءات الجزائية دون أن تتعرض لها مجلة الديوانة 115
1-1. العفو العام 115
1-2. نسخ النص الجزائي 117
1-3. اتصال القضاء 117
2. أسباب أقرتها مجلة الديوانة ومجلة الإجراءات الجزائية 118
2-1. موت المتهم 118
2-2. مرور الزمن 120

الفصل الثاني
صلاحيات مطلقة في إنهاء الدعوى العمومية الديوانية عن طريق الصلح 125

المبحث الأول: خصوصية الصلح الديواني 126
الفقرة الأولى: مظاهر خصوصية الصلح الديواني 126
أ- الطبيعة القانونية للصلح الديواني 126
1. الطبيعة العقدية للصلح الديواني 126
1-1. الصلح عقد مدني 127
1-2. الصلح عقد إداري 129
2. الطبيعة الجزائية للصلح 131
ب- خصوصية شروط إبرام الصلح الديواني 133
1. الشروط المتعلقة بموضوع الصلح 134
1-1. الجرائم موضوع الصّلح 134
1-2. سلطة تقدير المبلغ المالي للصّلح 135
2. الشروط المتعلقة بأطراف الصلح 136
2-1. الشروط المتصلة بالإدارة 136
2-2. الشروط المتصلة بطالب الصلح (المخالف) 140
الفقرة الثانية: آثار الصلح الديواني 142

أ- تنوع آثار الصلح الديواني 142
1. الآثار العامة للصلح الديواني 142
1-1. عدم قابلية الصلح الديواني للرجوع فيه 143
1-2. مبدأ عدم تجزئة الصلح الديواني 145
2. الآثار الخاصة للصلح الديواني 147
2-1. آثار الصلح قبل صدور الحكم القضائي 147
2-2. آثار الصلح بعد صدور الحكم 151
ب- محدودية آثار الصلح الديواني 153
1. انعدام آثار الصلح الديواني تجاه الغير 153
1-1. الصلح الديواني لا ينقل نفعا للغير 153
1-2. الصلح الديواني لا ينتج ضررا للغير 155
2. قصور الصلح على الجرائم المتصالح في شأنها 157
2-1. توارد جريمة ديوانية مع جريمة صرفية 158
2-2. توارد جريمة ديوانية مع جرائم الحق العام 159
المبحث الثاني: تداعيات خصوصية الصلح الديواني على سلطات القضاء 161
الفقرة الأولى: انفراد إدارة الديوانة بتقرير مآل الدعوى العمومية بموجب الصلح 163
أ- حرية إقرار الصلح الديواني 163
1. حرية تقدير جدوى الصلح 163
2. غياب واجب التعليل 166
3. سريّة المفاوضات الصلحيّة 167
ب- احتكار إجراءات إبرام الصلح الديواني 169
1. عرض الصلح الديواني 169
2. تقدير مبلغ الصلح 170
3. عريضة الصلح 173
ج- الإجراءات المتبعة في صورة حصول نزاع حول الصلح الديواني 175
1. استعارة طرق العمل القضائي 175
2. المحكمة المختصّة بالنظر في شرعية الصلح الديواني 177
الفقرة الثانية: إضعاف سلطات القاضي المتعهد بالدعوى 180
أ- ممارسة الإدارة لقضاء موازٍ للقضاء العام 180
1. السحب الكلّي لاختصاصات السلطة القضائية 180

1-1. خرق مبدأ عدم قابلية التصرّف في الدعوى العمومية 180
1-2. المساس بمبدأ اتصال القضاء 182
2. مبرّرات سحب اختصاص القضاء 184
2-1. الصبغة الفنية للجرائم الديوانية 184
2-2. الصبغة الحركية للصلح الديواني 187
ب- ضرورة تدعيم الرقابة على الصلح الديواني 188
1. الرقابة الإدارية على إجراءات الصلح 188
1-1. محتوى الرقابة الإدارية 189
1-2. تاريخ إجراء الرقابة 191
2. ضرورة إرساء رقابة قضائية 193
2-1. وجوب استشارة القاضي المتعهد بالدعوى الديوانية 193
2-2. الاستئناس بالتجربة الفرنسية 195

الجزء الثاني
سلطات القاضي الجزائي عند النظر في الدعوى العمومية الديوانية **199**

الفصل الأول
سلطات القاضي الجزائي عند إثبات الجريمة الديوانية **203**

المبحث الأول: سلطات مستمدة من تطبيق المبادئ العامة للإثبات الجزائي **204**
الفقرة الأولى: تبني صريح لمبدأ حرية إثبات الجريمة الديوانية 204
أ- تكريس مبدأ حرية الإثبات في المادة الديوانية 204
1. الأساس القانوني لمبدأ حرية الإثبات 204
1-1. التكريس التشريعي لمبدأ حرية الإثبات 204
1-2. تكريس فقه القضاء لمبدأ حرية الإثبات 206
2. الدور الإيجابي للقاضي الجزائي في إثبات الجريمة الديوانية 207
2-1. دور النيابة العمومية في البحث عن الأدلة 208
2-2. دور قاضي الحكم في الإثبات 214
ب- اعتماد كل وسائل الإثبات المعتمدة في القانون 215
1. وسائل ذات قوة ثبوتية مطلقة 215
1-1. الكتب 215

2-1. المعاينات المادية 217
2. وسائل ذات قوة ثبوتية نسبية 220
2-1. الإقرار 220
2-2. الشهادة 222
2-3. الاستعانة بالخبراء 223
الفقرة الثانية: تبنٍّ ضمني لمبدأ حرية القاضي في الاقتناع الوجداني 224
أ- تكوين وجدان القاضي الجزائي 225
1. سلطة القاضي الجزائي في الإثبات أساس لتكوين وجدانه 225
1-1. الأسس الموضوعية لتكوين وجدان القاضي 225
1-2. الأسس الواقعية لتكوين وجدان القاضي 226
2. آليات الإثبات الوجداني 228
2-1. سلطة الترجيح بين وسائل الإثبات 228
2-2. سلطة تقدير وسائل الإثبات 229
ب- وجوب تعليل الأحكام القضائية 230
1. التعليل القانوني للحكم القضائي 231
1-1. تحديد النص القانوني المنطبق 231
1-2. ارتباط النص القانوني بوسائل الإثبات 232
2. التعليل الواقعي للحكم القضائي 233
2-1. استناد التعليل على الأدلة 234
2-2. استناد التعليل على الأدلة المضادة 235
المبحث الثاني: حدود سلطة القاضي الجزائي في إثبات الجريمة الديوانية 237
الفقرة الأولى: قرينة براءة المتهم 238
أ- حق المتهم في التصدي للاتهام 239
1. الدور الإيجابي لذي الشبهة في الإثبات 239
1-1. حق ذي الشبهة في ردّ الاتهام 239
1-2. حق ذي الشبهة في الإثبات المعاكس 240
2. حق المظنون فيه في الصمت 241
2-1. تكريس حق المظنون فيه في الصمت 241
2-2. مضمون الحق في الصمت 243
ب- الحق في الاستعانة بمحام 244

1. تدخل المحامي في عملية الإثبات الجزائي 245
1-1. الشروط الإجرائية لتدخل المحامي 245
1-2. الشروط الموضوعية لتدخل المحامي 246
2. محدودية دور المحامي في عملية الإثبات الجزائي 248
2-1. محدودية دور المحامي أمام الضابطة العدلية 248
2-2. محدودية دور المحامي أثناء المحاكمة 251
الفقرة الثانية: خصوصية الإثبات في المادة الديوانية 253
أ- دور القرائن القانونية في قلب عبء الإثبات 254
1. القرائن القانونية المنصوص عليها في مجلة الدّيوانة 254
1-1. قرائن التهريب 254
1-2. قرائن التوريد أو التصدير بدون إعلام 257
1-3. قرائن المسؤولية في المادة الديوانية 257
2. تأثير القرائن القانونية على حرية القاضي الجزائي في الإثبات 261
2-1. إضعاف دور القاضي في إثبات الجريمة الدّيوانيّة 261
2-2. المتهم مدان إلى أن يثبت براءته 265
ب- الاعتماد على المحاضر الديوانية لإثبات الجريمة الديوانية 267
1. خصوصية المحاضر الديوانية 267
1-1. الشروط الشكلية للمحاضر الديوانية 268
1-2. الشروط المتعلقة بمضمون المحضر 269
2. حجية المحاضر الديوانيّة 271
2-1. القوة الثبوتية للمحاضر الديوانية 271
2-2. تفعيل رقابة القاضي الجزائي على المحاضر الديوانية 274

الفصل الثاني
سلطات القاضي الجزائي
عند توقيع العقوبات الديوانية **281**

المبحث الأول: تقليص دور القاضي الجزائي بسبب صرامة النص الجزائي القديم 282
الفقرة الأولى: الصرامة على مستوى التجريم 282
أ- التوسّع في تصنيف الجرائم الديوانية 282
1. معايير التّصنيف في المادّة الدّيوانيّة 283
1-1. معيار الضّرر الحاصل للخزينة 283

1-2. معيار طبيعة البضاعة 283
1-3. معيار الوسائل المستعملة 284
1-4. معيار المكان 284
1-5. معيار عدد مرتكبي الجنح 284
2. أصناف الجرائم الديوانية 285
2-1. المخالفات الدّيوانيّة 286
2-2. الجنح الدّيوانيّة 288
ب- سلطة القاضي الجزائي في تكييف الجريمة الديوانية 291
1. سلطة كاملة في إعادة تكييف الوقائع 291
1-1. التكييف القانوني للجريمة 291
1-2. الموقف القانوني والقضائي من التكييف القانوني 292
2. الوصف القانوني للجريمة 293
2-1. مفهوم الوصف القانوني للجريمة 293
2-2. ضرورة التمييز بين المصطلحين 294
الفقرة الثانية: صرامة على مستوى الزجر الديواني 296
أ- التوسّع في هرم العقوبات الديوانية 296
1. أولوية العقوبات المالية 296
1-1. العقوبات ذات الصبغة المالية 296
1-2. العقوبات ذات الصبغة الشخصية 303
2. مدى نجاعة العقوبة في إطار الجريمة الديوانية 307
2-1. تغيّر وظيفة العقوبة في نظام الزجر الديواني 307
2-2. ضرورة توحيد نظام الزجر الديواني 308
ب- إقرار ظروف تشديد العقوبة 311
1. قيام ظروف التشديد 311
1-1. التشديد بسبب الوسائل المستعملة 312
1-2. التشديد بسبب الأشخاص مرتكبي الجريمة 313
2. الآثار القانونية المترتّبة عن قيام ظروف التشديد 316
2-1. الترفيع في الخطية المالية 316
2-2. تغيير تصنيف الجريمة 317
المبحث الثاني: توسيع سلطات القاضي في تقدير العقوبة **318**
الفقرة الأولى: للقاضي سلطة فعلية في تقدير العقوبات 319
أ- طرق تحديد العقوبات في إطار الجريمة الديوانية 319

1. سلطة محدودة في تحديد العقوبات المالية 319
1-1. كيفية تحديد العقوبات المالية 319
1-2. حدود سلطة القاضي في تقدير العقوبة المالية 321
2. سلطة تقديرية كاملة في تحديد العقوبات البدنية 323
2-1. مجال تطبيق العقوبات البدنية 323
2-2. حرية القاضي في تقدير العقوبات البدنية 324
ب- ضرورة ملاءمة العقوبة مع شخصية المخالف 326
1. سلطة التدرّج بالعقوبة بين حد أدنى وحدّ أقصى 327
1-1. التدرج الكمي للعقوبة 327
1-2. التدرج النوعي للعقوبة 328
2. وسائل إصلاح المخالف 330
2-1. الإسعاف بتأجيل التنفيذ 330
2-2. ضمّ العقوبات 332
الفقرة الثانية: إقرار الظروف المخففة 334
أ- سلطة القاضي الجزائي في الأخذ بالظروف المخففة 335
1. كيفية الأخذ بالظروف المخففة 335
1-1. التكريس القانوني للأخذ بالظروف المخففة 335
1-2. مجال إعمال ظروف التخفيف 337
2. اجتهاد القاضي لتحديد ظروف التخفيف 340
2-1. أسس اجتهاد القاضي لتحديد ظروف التخفيف 340
2-2. الظروف الداعية للتخفيف 341
ب- حدود سلطة القاضي الجزائي في إعمال ظروف التخفيف 345
1. محدودية بسبب صرامة القيود التشريعية 345
1-1. الحالات المستثناة من تطبيق الظروف المخففة 346
1-2. سلطة محدودة في اختيار العقوبة 347
2. محدودية بسبب القيود القضائية الغير مباشرة 350
2-1. الصلاحيات المخولة لبعض الأجهزة القضائية 350
2-2. دور محكمة التعقيب كآلية رقابة على الأحكام المخففة 353

الخاتمة **357**
الملاحق **363**
الفهرس **369**